

الجمهورية العربية السورية  
مجلس النواب  
عدد ٥٠٦٧ / ص

### السادة منظمة هيومن رايتس ووتش

تحية وبعد

توضيحاً لما جاء في التقرير المحدث الصادر عن منظماتكم بتاريخ ١٤ الجاري والذي يحمل في جزء منه عناصر ورتباء شرطة مجلس النواب مسؤولية ما حصل بتاريخ الثامن من آب المنصرم لجهة سقوط جرحى في صفوف المحتجين الذين حاولوا اقتحام مبنى مجلس النواب في ذلك التاريخ.

بهم قيادة شرطة مجلس النواب ان توضح لمنظمتكم التالي:

**اولاً:** ان ما ورد في التقرير من اتهام لعناصر شرطة مجلس النواب غير صحيح على الاطلاق، وان استيقاظ منظمتكم لنتائج التحقيق التي تجريها السلطات القضائية المختصة لجلاء كافة الملابس التي جرت بتاريخ الثامن من آب في محيط مجلس النواب ، وهو ان دل على شيء فانما يدل على تجاوز واضح لاصول العدل والعدالة التي نحرص اشد الحرص العمل والتعاون الى اقصى الحدود بما ينص عليه القانون اللبناني، من اجل الوصول اليها ، خاصة ان الاحداث التي جرت في ذلك التاريخ قد ذهب ضحيتها شهيد من القوى الامنية اللبنانية (توفيق الدويهي) الذي قتل بطريقة بشعة على ايدي عناصر مشبوهة داخل فندق (لو غراي) كما سجل سقوط اكثر من ١٠٥ جرحى في صفوف القوى الامنية وحرقت اليات عسكرية وتضررت عدة اليات اخري ناهيك عن جرح عدد من المحتجين واضرام العشرات من الحرائق في الممتلكات العامة والخاصة ليس اقلها اضرام النيران في مستودع اسلحة سرية الجيش وتكسير جميع سيارات العسكريين واستعمال العبوات الناسفة المحشوة بالخرنق والمسامير.

**ثانياً:** ان استناد منظمتكم لاصدار احكامها في هذه الواقعة على راي او شهادة غير مقرونة بالادلة الدامغة والصور الحية التي تمتلكها ونضعها فقط بيد القضاء لا يعني على الاطلاق ان ذلك هو المسلك الصحيح لاحقاق العدالة والوصول الى الحقيقة حيال ما جرى.

**ثالثاً:** ان شرطة مجلس النواب ومنذ انطلاق الحراك في السابع عشر من تشرين الاول ٢٠١٩ اكدت وفي بيانات متعددة ان مهامها حصراً هي حماية حرم المجلس النيابي وهو (اي شرطة مجلس النواب) بالاساس لا يملك العديد والعتاد للقيام باية مهام امنية خارج حرم مجلس النواب او اية مهام غير ذلك التي حددت بالمراسيم التي تنظم عمله ومهامه، وعليه نجدد التاكيد لمنظمتكم ان القوى الامنية اللبنانية من قوى امن داخلي وجيش هي المخولة فقط وبحكم القانون العمل لحماية الامن والسلم الاهلي في محيط مجلس النواب وسائر المناطق اللبنانية وهي التي تمتلك الاعددة التي تخولها حفظ الامن وقمع اية اعمال شغب.

**رابعاً:** ان جهاز شرطة مجلس النواب هو جهاز رسمي لبناني خاضع في سلوك قيادته وعناصره ورتبائه لاحكام القانون اللبناني وان الجهة الوحيدة المخولة باصدار الاحكام على سلوك هذا الجهاز هو القضاء اللبناني المختص والذي وحده نستودعه كل ما نمتلك من ادلة واثباتات وبراهين تؤكد عدم صحة ما جاء في تقرير منظمتكم التي نربأ بها ولها ان تخضع للضغوط الاعلامية التي لم بعد خافيا على احد اهدافها وهو الاستهداف السياسي للمجلس النيابي باجهزته كافة، بما يمثل من موقع تشريعي وحصن للديمقراطية، فلا يمكن لشرطة مجلس النواب التي تضطلع بمسؤولية حماية هذا الحصن ان تمارس نقيض ما تؤمن به.

بيروت في ٢٠٢٠/٩/٢١

امين عام مجلس النواب

عدنان قناتير